

# YOUTH CLIMATE JUSTICE HANDBOOK

## Summary for Policymakers



PACIFIC ISLANDS  
STUDENTS FIGHTING  
CLIMATE CHANGE



World's Youth  
for Climate  
Justice



نحن في معركة حياتنا. ونحن نخسر. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في تزايد مستمر. درجات الحرارة العالمية تستمر في الارتفاع. وكوكبنا يقترب بسرعة من نقاط التحول التي ستجعل الفوضى المناخية لا رجعة فيها. نحن على طريق سريع إلى جحيم المناخ وأقدامنا لا تزال على دواسة البنزين

رأي استشاري من محكمة العدل الدولية هو الطريق الأكثر موثوقية وبناءة المتاحة لتوضيح مستقل للآثار القانونية لتغير المناخ بموجب القانون الدولي.



## 01 مقدمة

تقدم الإجراءات الاستشارية المناخية المقبلة لمحكمة العدل الدولية فرصة فريدة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمساعدة في تشكيل تطوير القانون الدولي. كما تشير الأسئلة ، وجهات نظر وخبرات الدول المعرضة لتغير المناخ - البلدان التي ساهمت

في 29 مارس ، 2023 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار 77/276

الذي يطلب

محكمة العدل الدولية لإصدار رأي استشاري حول الأسئلة التالية:

القليل جداً للتسبب في تغير المناخ ومع ذلك فهو شديد التأثير بتأثيراته - مهم بشكل خاص. تنبع هذه الأهمية من المبدأ الأخلاقي الأساسي الذي يقضي بضرورة تضخيم مصالح وأصوات الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الأذى والمعاناة غير العادلة ، وعدم إسكاتهم أو تجاهلهم.

مع مراعاة المعاهدات المنطبقة [...] وقواعد القانون الدولي العام  
[...]

يؤمن تحالف الشباب والمجتمع المدني الذي أطلق حملة من أجل الرأي الاستشاري

المناخي لمحكمة العدل الدولية منذ عام 2019 أن الإجراءات الاستشارية المقبلة هي آلية (1) مله هي التزامات الدول بموجب القانون الدولي لضمان حماية النظام المناخي والأجزاء الأخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة

قوية يمكن من خلالها اختيار مسارات أكثر تقاؤلاً وإيجابية واستدامة ورسم خرائط لها ، في البشرية المنشأ للدول وللأجيال الحالية والمقبلة ؛ القانون والعمل. . إننا نحث بقوة جميع الحكومات والقادة - وخاصة حكومات الدول المعرضة لتغير المناخ - على الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة.

بما أن الإجراءات الاستشارية لمحكمة العدل الدولية تنشأ بشكل غير متكرر ، فإن المعرفة التفصيلية لدورها وعملياتها ليست منتشرة على نطاق واسع ، وغالباً ما تنشأ تساؤلات

(2) هذا الميل على النقيض القليل من أن يكون الجزء الأول من دليل الغزاة المتاح على الدول عندما تسببت ، من خلال أفعالها وإغفالاتها ، في إلحاق ضرر للشباب ، بخيرنا على الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالإجراءات الاستشارية المناخية القادمة: النظام المناخي وبأجزاء أخرى من البيئة ، فيما يتعلق بما يلي:

• لماذا قام الشباب بحملة من أجل المناخ

رأي استشاري؟

(أ) هو الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وماذا على وجه الخصوص ، الدول الجزرية الصغيرة النامية ، التي تتضرر أو تتأثر بشكل خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ ، بسبب ظروفها الجغرافية ومستوى تنميتها؟

• ما هي المواضيع القانونية الرئيسية الناشئة عن القرار 77/276؟

• ما هو الشباب والمجتمع المدني

رد التحالف على الأسئلة؟

(ب) شعوب وأفراد من الأجيال الحالية والمقبلة المتأثرين بالآثار الضارة لتغير المناخ؟ هل ستشارك الدول الضعيفة بشكل كامل في الإجراءات الاستشارية المناخية لمحكمة

العدل الدولية؟

• كيف يمكن للدول تضمين وجهات نظر الشباب وأصواتهم في خطاباتهم المكتوبة والشفوية؟

يتكون القانون الملزم للمناخ من جزأين: الجزء الأول هو نص قانوني، والجزء الثاني هو نص استشاري، والذي يلخص المواد الأساسية المصممة لمساعدة صناع القرار في اتخاذ قراراتهم في ضوء العلم المتاح. تم إعداد القانون من قبل فريق بحثي من شباب العالم (WYC) للعدالة المناخية وطلاب جزر المحيط الهادئ الذين يكافحون تغير المناخ. (PISFCC)

المكون الثالث من الدليل هو تقرير الحالة حول مبادئ القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان ذات الصلة بتغير المناخ، والذي يناقش الوظيفة الاستشارية للمحكمة، ويقدم تحليلاً مفصلاً ومحايداً لمبادئ القانون الدولي الحالية ذات الصلة بالطلب. تم إعداد تقرير الحالة من قبل مركز سايبين لقانون تغير المناخ بجامعة كولومبيا بمساعدة فريق بحثي في WYC.

المكون الثاني من الكتيب هو القانوني

مذكرة تقدم إجاباتنا على الأسئلة الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 77/276 مدعومة بالحجة القانونية المستندة إلى ذلك

تم إعداد تقرير الحالة بشكل منفصل عن الوثيقتين الآخرين.



## 02. لماذا قمنا بحملة من أجل الرأي الاستشاري للمناخ؟

على الصعيد العالمي ، توضح تقارير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تغير المناخ يساهم في الأزمات الإنسانية حيثما تتفاعل مخاطر المناخ مع قابلية التأثر الشديدة. توجد بؤر عالمية ذات درجة عالية من الضعف البشري بشكل خاص في غرب ووسط وشرق أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية والدول الجزرية الصغيرة النامية والقطب الشمالي. يؤدي المناخ والظروف المناخية المتطرفة بشكل متزايد إلى النزوح في جميع المناطق ، مع تضرر الدول الجزرية الصغيرة بشكل غير متناسب. الظواهر المناخية المتطرفة والظواهر البطيئة الظهور هي

التسبب في خسائر وأضرار فادحة ، اقتصادية وغير اقتصادية ، بما في ذلك التنوع البيولوجي والهويات الثقافية ، والأراضي العرفية التي يملكها السكان الأصليون.

أزمة المناخ هي ظلم متوارث بين الأجيال وينسب وجودية. سيتأثر الشباب والأجيال القادمة بشكل غير متناسب بالآثار المدمرة لتغير المناخ. سيؤثر تغير المناخ بشدة على كل بلد ، لكن أولئك الذين يعيشون في الدول النامية سيواجهون العواقب الأكثر خطورة ، ومن المفارقات ، أنهم أيضًا أولئك الذين استفادوا أقل من أسباب تغير المناخ العالمي.

عند اعتماد القرار ، 77/276 لاحظت أنتيغوا وبربودا: "لدينا نظام معاهدة للمناخ ، ولدينا نظام معاهدة لقانون البحار ، ولدينا نظام معاهدة لحقوق الإنسان. ومع ذلك ، نادرًا ما ندرس كيفية ترابط التزامات وحقوق الدول والأفراد والبناء على بعضها البعض عبر هذه الصوامع المختلفة 3 ."

تتمتع محكمة العدل الدولية وحدها بالسلطة والولاية القضائية لإنشاء هذه الروابط - ليس فقط بين أنظمة المعاهدات ، ولكن أيضًا مع مراعاة مبادئ القانون الدولي الراضية والناشئة. نعتقد أن رسم هذه الترابطات القانونية بوضوح ويقين سيعزز القانون الدولي والوطني الذي يتصدى لأزمة المناخ. كما سيعزز الآليات التي يمكن من خلالها مساعدة الملوثين من قبل أولئك الذين يعانون أكثر من غيرهم من أفعالهم ، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة والدول الأخرى المعرضة بشدة لتغير المناخ.



04 ما هي الموضوعات الرئيسية التي تنشأ من الأسئلة؟

يسلط الضوء على أهمية النظر في العواقب المستقبلية طويلة المدى لأفعالنا ومصالح الأشخاص الذين يجب أن يتعاملوا مع تلك العواقب. على الرغم من اختلاف المفاهيم ، إلا أنها مترابطة وكل منها ضروري في معالجة أزمة تغير المناخ.

"تمت صياغة مشروع القرار بعناية من قبل فريق قانوني متنوع يضم بعضًا من أفضل المحامين الدوليين في العالم. فهو لا يعكس فقط المدخلات المكثفة من المجموعة الأساسية عبر الأجيال بل يمتد أيضًا لتغطية القضايا الجوهرية التي يجب أن تكون أساسية لحقوق الإنسان والمساواة بين الأجيال في الاستجابة لتغير المناخ." التي تم فيها تطبيق العدالة بين الأجيال في القانون. يحدث هذا عندما تعترف الاتفاقات الدولية والإجراءات الدولية والمحلية وكذلك القانون والسياسة البيئية المحلية بمصالح الأجيال القادمة وتحسبها وترتيبها حسب الأولوية.

قام كل من PISFCC و WYJC بحملة للحصول على رأي استشاري بشأن المناخ بهدف تعزيز تطوير قانون أقوى وأفضل حول موضوعين مهمين بشكل أساسي: الأول هو الوفاء بوعود المبدأ القانوني الدولي للمساواة بين الأجيال.

في الختام ، تتطلب المساواة بين الأجيال من الجيل الحالي - وخاصة قادته والمشعبين - مراعاة احتياجات ومصالح الشباب والأطفال والأجيال القادمة عند اتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات. لذلك ، يقع على عاتق الدول واجب قانوني للنظر في تأثير التدهور البيئي وتغير المناخ على الأجيال القادمة والتصرف بمسؤولية بصفتها حماة للكوكب.

والثاني هو تعزيز دور قانون حقوق الإنسان في الاستجابة لتغير المناخ بموجب القانون الدولي.

طلبت الجمعية العامة من المحكمة توضيح الالتزامات الدولية للدول فيما يتعلق بالموضوعين. نناقش أدناه أهمية العدالة بين الأجيال ، وحقوق الإنسان ، في الاستجابات القانونية المستقبلية لتغير المناخ.

#### دور قانون حقوق الإنسان استجابة لتغير المناخ

#### دور المساواة بين الأجيال استجابة لتغير المناخ

إن التحديات المزدوجة المتمثلة في ضمان ضمان حقوق الإنسان ومنع الضرر الذي يلحق بالنظام المناخي ، مترابطة بشدة. يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على حقوق الإنسان بجميع أبعادها:

إن الواقع الكئيب والظالم الذي يواجهه الشباب والأطفال والأجيال القادمة هو أنهم مجبرون على مواجهة آثار تغير المناخ التي سببها الأشخاص المتميزون الذين عاشوا خلال القرن الماضي. لهذا السبب ، أصبح مبدأ العدالة بين الأجيال أكثر أهمية وأهمية. من انتهاك الحق في الحياة إلى الطرق التي يؤثر بها تغير المناخ بشكل غير متناسب على مجموعات معينة من الناس مثل مجتمعات السكان الأصليين والنساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في فقر. وقد أدركت محكمة العدل الدولية سابقًا هذا الارتباط مشيرة إلى أن "البيئة ليست فكرة مجردة ولكنها تمثل مساحة المعيشة ونوعية الحياة وصحة البشر ذاتها".<sup>10</sup> مبدأ العدالة بين الأجيال فيما يتعلق بالأرض هو ميراث مشترك بين جميع الأفراد ، بما في ذلك أجيال الماضي والحاضر والمستقبل.

إن تعزيز دور القانون البيئي للأجيال القليلة القادمة يوفيق بين العدالة الاجتماعية والبيئة والوصول المتكافئ للطبيعة ، بما في ذلك النظام المناخي. بالبيئة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالالتزامات حقوق الإنسان. هذه الالتزامات واسعة النطاق ، وتشمل مجموعة واسعة من الواجبات القانونية المنصوص عليها في الأطر القانونية المعمول بها. نلاحظ أدناه بعض هذه الواجبات ، مع المزيد من التحليل المفصل والأدلة المقدمة في دليل العدالة المناخية للشباب -المذكورة القانونية.

المساواة بين الأجيال مفهوم قانوني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ الإنصاف في القانون الدولي. يعزز مبدأ الإنصاف والعدالة في توزيع الحقوق. توسيع هذه العدالة بين الأجيال





يتضمن الالتزام بحماية الحق في الحياة ، الذي يستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان ، واجبات لمنع الضرر الذي يلحق بالبيئة ، بما في ذلك من جراء تغير المناخ. تلتزم الدول بضمان اتخاذ تدابير لمنع وتخفيف آثار تغير المناخ ، لتجنب تهديده لأرواح المواطنين ورفاههم. وهذا يشمل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، وتعزيز الطاقة النظيفة ، والتكيف مع آثار تغير المناخ. يقع على عاتق الدول واجب حماية مواطنيها من الضرر المتوقع ، بما في ذلك الضرر الناجم عن تغير المناخ ، والتأكد من أن أفعالهم لا تسهم في انتهاكات حقوق الإنسان.

الدول ملزمة بمنع التدخل في خصوصية الشخص أو أسرته أو منزله. يشمل هذا الحق الحماية من آثار تغير المناخ ، وبطوري على الالتزام بمعالجة أسباب وآثار تغير المناخ بشكل مناسب لحماية الحق في الحياة الخاصة والعائلية.

يُزَمَّ الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها إلى الدول بتوفير الوصول المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تمتلكها السلطات العامة ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاتها. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الدول ملزمة بتشجيع وتسهيل الوعي العام والمشاركة من خلال إتاحة المعلومات على نطاق واسع.

تلتزم الدول بمعالجة تغير المناخ من أجل ضمان أن الأفراد والمجتمعات لديهم القدرة على تقرير وضعهم السياسي بحرية ومتابعة تميزهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يشمل التمتع الكامل بالحقوق الثانوية مثل الحق في الحياة والغذاء الكافي والماء والصحة والسكن والاستخدام المنتج للممتلكات والممارسات الثقافية والتقاليد.

يجب على الدول توفير سبل الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة من خلال الآليات القضائية وغيرها من آليات الانتصاف ، بما في ذلك إصلاح البيئة - للأفراد والمجتمعات

الذين يعانون من انتهاكات لحقوق الإنسان الخاصة بهم بسبب الضرر الناجم عن تغير المناخ. في حين أن الروابط المحلية هي المسؤولة في المقام الأول عن ضمان إنفاذ حقوق الإنسان ، يجب أن تكون أنظمة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية أيضًا متاحة للضحايا يقع ملكون قبل الإزالة الفورية للمخاطر في عملية منبسطة. هذه التدابير التنفيذية للفعال للقوانين والسياسات التي تعزز حماية البيئة ، وتوفير المعلومات للجمهور حول المخاطر والأخطار البيئية ، وإنشاء آليات تشاركية لصنع القرار بشأن المسائل البيئية ، وإنفاذ المعايير واللوائح البيئية.

أخيرًا ، يجب على الدول أن تدمج مبادئ عدم التمييز والمصالح الفضلى للطفل ، جنبًا إلى جنب مع النهج المشتركة بين الثقافات والجنسانية في سياساتها المناخية ، من أجل معالجة التقاطع بين انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن أفعال الدول أو تقصيرها في مواجهة حالة الطوارئ المناخية.

في إطار الوفاء بالتزاماتها باحترام الحق في الصحة ، يجب على الدول الامتناع عن تلويث البيئة بشكل غير قانوني ، وسن وإنفاذ قوانين لمنع تلوث المياه والهواء والتربة من قبل الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية ، واعتماد تدابير ضد المخاطر الصحية البيئية والمهنية.



## 50. تحالف الشباب والمجتمع المدني يجب على الأسئلة

يُطلب من المحكمة أن تدمج ، في إطار واحد من التحليل ، النظر في عدة مجالات من القانون الدولي ، كل منها بحد ذاته معقد ومتعدد الأوجه: معايير حقوق الإنسان وأحكام المعاهدات ، وتغير المناخ ، وأحكام معاهدة قانون البحار ، وكذلك كقواعد للقانون الدولي العام تُلزم الدول بممارسة الاجتهاد في منع إلحاق ضرر جسيم بالأرض والمحيطات والغلاف الجوي.

يلخص هذا القسم المقاطع ذات الصلة من دليل العدالة المناخية للشباب -المذكرة القانونية. يجب على القراء الرجوع إلى مذكرتنا القانونية للحصول على مصادر ومزيد من التفاصيل.

التحدي المُحدد في عصرنا هو أننا يجب أن نواجه بشكل عاجل ثلاث أزمات مترابطة: المناخ ، وحقوق الإنسان ، وبيئة كوكبنا. كما يوضح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 27/27/27، فإننا لا نملك الوقت للتأجيل في معالجة هذه الأزمات. يجب علينا العمل معاً الآن، بدلاً من الانتظار حتى يصبح الضرر جسيماً. العلاقات المتداخلة والتفاعلات بين الالتزامات التي تنشأ عن هذه الهيئات القانونية.

وجود قانون ذي صلة محدد ،

السؤال الأول:

يرشح القرار عشر اتفاقيات دولية ومبادئ القانون الدولي التي ينتمي إليها الجنرال

تطلب الجمعية من المحكمة إيلاء اهتمام خاص عند إبداء رأيها:

(1) ما هي التزامات الدول بموجب مجموعة القوانين الدولية المذكورة أعلاه لضمان حماية النظام المناخي والأجزاء الأخرى من البيئة للأجيال الحالية والمقبلة ؛

•ميثاق الأمم المتحدة.

•العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

•العهد الدولي الخاص بالاقتصاد ،

الحقوق الاجتماعية والثقافية ،

•الإعلان العالمي للإنسان

الحقوق ، •إطار عمل الأمم المتحدة

اتفاقية تغير المناخ ،

•اتفاق باريس ، •اتفاقية الأمم المتحدة بشأن

قانون البحار

•واجب العناية الواجبة. •مبدأ منع الإضرار الجسيم بالبيئة

•واجب حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها.

ردا على السؤال الأول ،

موقفنا هو:

أولاً -الالتزام القانوني الشامل الذي تدين به الدول لبعضها البعض ، وللأجيال الحالية والمقبلة ، هو ضمان حماية النظام المناخي والأجزاء الأخرى من البيئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ.

ثانياً: لقد تم ترسيخ هذا الالتزام الشامل في القانون الدولي العرفي ، والمبادئ العامة للقانون ، وقانون المعاهدات ، وأحكام المحاكم والهيئات القضائية الدولية.

ثالثاً- مع مراعاة مبدأ الإنصاف بين الأجيال ، يتطلب هذا الالتزام الشامل للدول حماية البيئة للأجيال الحالية والمقبلة.

رابعاً -حماية البيئة ، بما في ذلك المناخ ، ترتبط ارتباطاً مباشراً بحماية حقوق الإنسان. في كثير من الأحيان يؤدي التدهور البيئي إلى انتهاكات حقوق الإنسان ؛ لا يمكن التمتع بحقوق الإنسان عندما يحد التلوث الشديد وتغير المناخ ، من بين أمور أخرى ، من الوصول إلى الصحة والمياه النظيفة.

ورداً على السؤال الثاني ،  
موقفنا هو:

-كقاعدة عامة للقانون ، تكون مسؤولية الدولة نتيجة عدم دعم التزامات القانون الدولي.

تقوم مسؤولية الدولة على ثلاثة مبادئ أساسية.

خامساً -مبادئ القانون البيئي الدولي تسترشد بتطبيق القانون وتنشئ التزامات قانونية لجميع الدول. أنها توفر مبادئ توجيهية للقضاة والمحامين في تقرير القضايا الفردية وتوجيه صنع السياسات. كما أنها تحد من السلطات التقديرية للمحاكم وتعمل كقواعد قانونية عندما تملأ ثغرات القانون الدولي. كقواعد قابلة للتطبيق بشكل مباشر ، تنشئ مبادئ القانون البيئي الدولي التزامات قانونية دولية تلتزم بها الدول.

أولاً ، كل فعل غير مشروع دولياً لدولة ما يستتبع مسؤوليتها الدولية. ثانياً ، ينشأ الفعل غير المشروع دولياً عندما يُسند سلوك يتكون من فعل أو امتناع عن فعل إلى دولة ويشكل انتهاكاً

من التزام دولي تدين به تلك الدولة. ثالثاً ، إن توصيف الفعل غير المشروع دولياً يحكمه القانون الدولي ولا يتأثر بتوصيفه على أنه قانوني بموجب القانون الداخلي.

على هذا النحو ، عندما يتم تحديد مسؤولية الدولة ، يُطلب من دول المنطقة أن تكف فوراً عن أي انتهاك للقانون الدولي (ضمان عدم تكرار مثل هذه الإجراءات) ، ولديها واجب قانوني لتقديم تعويضات لمعالجة الضرر الناجم ، والتي قد تشمل التعويض أو غيره من أشكال الجبر.

(2) ما هي العواقب القانونية المترتبة على هذه الالتزامات بالنسبة للدول التي تسببت ، من خلال أفعالها وإغفالاتها ، في إلحاق ضرر جسيم بالنظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة ، فيما يتعلق بما يلي:

ثانياً- إخفاق الدول في ضمان حماية النظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ ، ولأجيال الحاضر والمستقبل ، هو انتهاك مستمر للقانون الدولي لا يزال يسبب الضرر. يجب تصحيح هذا الوضع وإعادة الامتثال الكامل للقانون الدولي. ولا يمكن تحقيق هذا الامتثال إلا من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لتغير المناخ على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي.

(أ) الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأخرى التي تضررت أو تتأثر بشكل خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ ، بسبب ظروفها الجغرافية ومستوى تنميتها؟

ثالثاً -فيما يتعلق بالجدول الزمني للتصدي لتغير المناخ ، بما يتفق مع نتائج الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، نؤكد أن تغير المناخ يتطلب إجراءات فورية وعاجلة.

(ب) شعوب وأفراد من الأجيال الحالية والمقبلة المتأثرين بالآثار الضارة لتغير المناخ؟

رابعاً -الآثار القانونية المترتبة على الدول التي تخرق هذه الالتزامات هي مسؤولية الدولة. وهذا يعني الالتزام بوقف السلوك الضار والالتزام بتقديم تعويضات عن الضرر الناجم بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، استعادة النظم البيئية المتأثرة إلى حالتها الأصلية إن أمكن. إذا لم تكن الاستعادة ممكنة ، يجب على الدولة المنتهكة تقديم تعويضات كافية للأطراف المتضررة ، والتي قد تشمل التعويض أو غيره من أشكال الجبر.

بنامها تخفيفًا للمناخ، للمواطنين، دفع التعويض بالمخاطر، والحد من الخسائر، مع مسؤولياتها القانونية خرق التزامات القانون الدولي ويحق لها فرض تدابير مضادة ضد الدولة المنتهكة. الإجراءات المضادة  
هذه التعويضات للشعوب والأفراد المحددين المتأثرين بتغير المناخ. لا يلزم بالضرورة  
أن يتم الصرف من خلال المدفوعات المباشرة، ولكن يمكن تحقيقه من خلال البرامج  
التي تسعى إلى استعادة أو تعويض الضرر.

سادسا- يجوز للأشخاص والأفراد المتأثرين بالآثار السلبية لتغير المناخ اتخاذ إجراءات قانونية ضد حكوماتهم بسبب عدم وفائها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. يحق لهم أيضًا تقديم  
التماس إلى حكوماتهم للعمل ضد الدول الملوثة التي تنتهك حقوقهم، ورفع دعاوى قضائية للحصول على تعويض من حكوماتهم عن الأضرار.  
سابعًا- يمكن للشعوب والأفراد المتضررين من تغير المناخ إنفاذ حقوقهم أمام هيئات  
حقوق الإنسان، مثل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأفريقية  
لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.





60. لماذا ينبغي أن تشارك الدول الضعيفة المناخ في الإجراءات الاستشارية؟

المساعدة في تأمين المزيد من أطر العدالة والإنصاف ضمن عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

ثالثاً ، تتمثل أحد الجوانب المركزية لضمان مستويات أعلى من العدالة والإنصاف في استجابة المجتمع الدولي لتغير المناخ في تعبئة مستويات أعلى من المساعدة المالية والتقنية للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره ، فضلاً عن معالجة الخسائر والأضرار لتلك البلدان والجمعيّة العامة للأمم المتحدة مباشرة من المحكمة النظر في محنة "الدول التي تتضرر أو تتأثر بشكل خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ ، بسبب ظروفها الجغرافية ومستوى تنميتها".

رابعاً ، ستتأثر الاستجابات العامة والخاصة لتغير المناخ في المستقبل وتشكل بشكل متزايد من خلال التقاضي واتخاذ القرارات القضائية. عند إصدار الفتوى ، ستوفر الفتوى للجهات القضائية التي تواجهها فرصة الفريدة التي لا تتكرر لتقديم وجهات نظركم وحججكم بشأن العدالة المناخية إلى الهيئة القضائية والهيئات الدولية المختصة في المناظرة والأولوية والمجعية أدناه.

خامساً ، إن فتوى المحكمة التي تؤكد أهمية وترابط الالتزامات القانونية للدول بتجنب تغير المناخ الكارثي ، والدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية ، من المرجح أن تضع مصالح أولئك الذين يتضررون من التغير المناخي في قلب جلسة استماع للمحكمة مباشرة من مجموعة واسعة من الأشخاص المتأثرين بشكل خاص بتغير المناخ أو المعرضين له بشكل خاص.

استجابات القانون الدولي لتغير المناخ.

أخيراً ، إن التزاماتنا الصريحة والضمنية كدولة لبلدنا في مواجهة التغير المناخي هي مسؤولية مشتركة. ونحن نؤمن بأننا نملك القدرة على العمل معاً لمواجهة هذا التحدي العالمي ، ومواطنيها الحاليين والمستقبليين ، سيكونون إلى حد كبير ، بالتزام قانوني وأخلاقي رسمي لشبابهم و



أجيب على السؤالين التاليين في الجواب عن مشكلة المهني الكو لفرصك وجه جميع الملوكون هناك فرص قليلة للقيام بذلك على نفس القدر من الأهمية ، والتي توفر قدرًا كبيرًا من الإمكانيات لفرض التغييرات الإيجابية في الإجراءات المناخية للإنجاز على المدى الطويل. الفوائد البيئية للحكومة الشبابية والبناء عليها التي نجحت في جلب تغير المناخ - وقرينًا العدالة المناخية - إلى قصر السلام.

إننا نحث بشدة جميع الحكومات ، ولا سيما الدول المعرضة للتأثر بالمناخ ، ليس فقط على المشاركة في إجراءات محكمة العدل الدولية ، ولكن في القيام بذلك أيضًا لضمان سماع أصواتنا في جميع أنحاء العالم للعدالة المناخية و PISFCC

نحث كل دولة مشاركة على إشراك صانعي التغيير الشباب الذين يعملون بنشاط لمنع الظلم المناخي في بلدك في تقاريرك المكتوبة والشفوية إلى المحكمة. سواء حدث ذلك بشكل طبيعي أو من خلال المنظمات التي نؤيدها في جميع أنحاء العالم ، فإننا نحثهم على القيام بذلك. منذ بدايتها ، تم دفعها وتنشيطها من قبل الطلاب والشباب. الضروري القيام بذلك.

تحقق الاعتماد الناجح لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 77/276 من خلال شراكات قوية بين الحكومات عالية الطموح والشباب المنظم وشركائنا من المجتمع المدني. كان رئيس وزراء فانواتو محققًا تمامًا في وصف الإجراءات الاستشارية المناخية المقبلة لمحكمة العدل الدولية بأنها "دعوة الأجيال الشابة للعدالة إلى أعلى محكمة في العالم".

لا يستطيع الشباب "انتظار دورهم" للتعبير عن مخاوفنا بشأن تغير المناخ - إن الإجراءات والقرارات المتخذة في هذا العقد هي التي ستقرر ما إذا كنا

اختيار جماعي مسارات بديلة "للحجم المناخ" للأمين العام للأمم المتحدة . نحن نسعى إلى مستقبل يكون فيه الجميع أحرارًا في العيش بكرامة وبدون خوف من تغير المناخ يحرماننا وأطفالنا من تلك الحرية.

## | PISFCC قصتنا

بشأن PISFCC في طليان 2019 (WYC) هي حملة القبول التي يقودها طلاب في جميع أنحاء العالم للتحقيق في قضايا المناخ الهادئة من 8 دول جزر المحيط الهادئ الانضمام معاً لبدء حملة لإقناع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ للبحث وقبول التغيير المناخي وحقوق العدالة المناخية لمحاولة الحد من الأضرار البيئية. نحن نؤمن بأن أعضاء في كل دولة من دول جزر المحيط الهادئ ومن جميع مستويات التعليم ، من المدارس الريفية والنقل إلى الصغار PISFCC والاعتراف بالتحديات إلى دعم عالمي لتحقيق رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ ، في عام ، 2020 تم تنظيم شباب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا تحت اسم شباب العالم من أجل العدالة المناخية (WYC).

تظل حملتنا الأساسية تقنع حكومات العالم بالسعي للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية للإجابة على سؤال من شأنه تطوير قانون دولي جديد يدمج الالتزامات القانونية حول المعاهدات البيئية وحقوق الإنسان الأساسية. نحن ملتزمون أيضاً بتثقيف وتنشيط جميع شباب جزر المحيط الهادئ ليصبحوا واعين واتخاذ إجراءات للمساعدة في منع تغير المناخ ومكافحته.

## | PISFCC مهمتنا

إن تغير المناخ يهدد الآن بتدمير وطننا وثقافتنا ، لكننا لن نستلقي ونقبل ذلك المصير. بدلاً من ذلك ، نختار استخدام شغفنا ومعرفتنا لمكافحة تغير المناخ على كل المستويات - من القواعد الشعبية لمجتمعاتنا إلى أعلى مستويات الحكومة الوطنية والدولية.

قم بزيارة موقعنا: [pisfcc.org](http://pisfcc.org)



**PACIFIC ISLANDS  
STUDENTS FIGHTING  
CLIMATE CHANGE**

## | WYC قصتنا

في عام ، 2021 نشر WYC تقريراً بعنوان "حقوق الإنسان في مواجهة أزمات المناخ" الذي أنه 22 طالباً في القانون من 9 جامعات حول العالم. أنشأ التقرير طلب الشباب من جميع أنحاء العالم للتماس هذا الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية. في 29 مارس ، 2023 استجابات الجمعية العامة للأمم المتحدة لنداء الشباب وقيادة فانواتو من خلال اعتماد قرار بالإجماع يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية.

يُظهر هذا الدعم الساحق أهمية مبادرات العدالة المناخية التي يقودها الشباب وتأثيرها في جميع أنحاء العالم. نحن نسعى جاهدين لتحقيق العدالة المناخية من خلال المشاركة الهادفة.

## | WYC مهمتنا

تسعى WYC إلى إقناع الدول من داخل وخارج الحدود الوطنية المعنية لحماية حقوق الأجيال الحالية والمقبلة من الآثار الضارة لتغير المناخ. نحن نركز على تطبيق مبدأ الإنصاف ، وتحديد المساواة بين الأجيال في المجال القانوني الدولي لتحقيق العدالة المناخية. نعتقد أن الرأي الاستشاري بشأن تغير المناخ لن يلخص فقط الالتزامات الحالية للدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتغير المناخ ، ولكن يمكنه أيضاً تقديم تفسير تدريجي لتلك الالتزامات وإحراز تقدم عالمي مع الإنصاف نحو العدالة المناخية.

قم بزيارة موقعنا: [wy4cj.org](http://wy4cj.org)



**World's Youth  
for Climate  
Justice**